س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

المحاضـرة رقـم 01

التطـور التاريخـي للحوكمـة فـي العالـم

بالرغم من أن لفظ الحوكمة يعود إلى كلمة إغريقية قديمة في القرن الثالث عشر **(Kubernan)** تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته القيادية قي قيادتها وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يملكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوك نزيه في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته للأمانات والبضاعة التي بحوزته وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة والأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما أطلق على هذا الربان **(good governer).**

إن تطور مفهوم الحوكمة كان بسب التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والمشاكل المتعلقة بها من حيث أنماط التنسيق والشراكة المختلفة للسوق، لذا لقد اختلف الباحثون والمنظمات المهنية في تسمياته ومضمونه، فأصبحت حوكمة الشركات من المصطلحات الأكثر شيوعا في قاموس الأعمال العالمي الحديث، والواقع إن هذا المصطلح أوجد ذاته وفرض نفسه قسرا أو طواعية، حيث أوجدته ظروف غير مستقرة، واضطرابات قلقة وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والأعمال وألقت عليها بظلال من الشكوك ، وألوان من القلق والهواجس، ونشرت معها الكثير من التساؤلات الحائرة حول مصداقية البيانات التي تصدر عن هذه الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في اتخاذ أي قرار، أو التعويل على المعلومات المنشورة بصفة عامة وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات.

وفي عام **1932م** جاء كل من **(Menas & Berls)** اللذين تناولا موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في كتابهما "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة"، الذي يعنى بأداء المؤسسات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلا عن القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة، وفي عام **1976م** قام كل من **(Jenson & Meckling)** بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشا من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، أما في عام **1987م** قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية **(COSO)** المعروفة بإسم لجنة تريدواي **(Tread way Commission)**، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات.